# كركوك : قرن و نصف من التتريك و التعريب

## دكتور جبار قادر

لـن أضيف جديدا إذا قلت بأن الإنصياع الى حقائق العلم و قيمه لا بد أن يبقى رائد الأنسان الباحث عـند تصـديه لدراسـة أيـة مسألة تاريخية كانت أو تلك المرتبطة بالواقع اليومي المعاش . ومثل هذا الموقف هو أمر لصالح الجميع ، فكلما كانت طروحاتنا مبنية على الحقائق العلمية كلما كان النقاش مفيـدا و مـثمرا عـلى الصـعيدين العـلمي و السياسـي . وقـبل الخـوض في دقائق سياسات التتريك و التعريب في كركوك المدينة و اللواء ( المحافظة) لابد من الإشارة الى ظاهرة تشويه حقائق التاريخ و الجغرا فيا ذات الصلة بالكرد و كوردستان و التي تسود صفحات العديد من المطبوعات التي تصدر بالـلغة العـربية . ونـالت كـركوك هنا أيضا كما هو شأنها دائما حصة الأسد من هذه الحملة الظالمة لتشـويه تأريخهـا المديـد عـلى أيـدي أنـاس لاتمت كتاباتهم الى العلم و حقائق التاريخ و الجغرافيا بصـفة ولـن تـنفع مـاتقوم بـه هـذه الصـحف مـن إضـفاء ألقـاب المتخصـص و الـباحث و المخطـط الأسـتراتيجي عـلى كـتاب تـلك المقـالات و الذيـن لا تـتجاوز معـارفهم حول المسائل التي يتصدون لدراسـتها و يكتـبون فيهـا معـارف تلميذ في الثانوية . وقد أدت هذه الظاهرة الى نشر مجموعة من الأراء و الطروحات البعيدة عن الحقائق العلمية المعروفة لدى القاصي و الداني في أوساط فئة واسعة مـن القـراء. وتعتبر الكتابات المتعلقة بماضي كركوك و حاضرها نموذجا صارخا لتشويه الحقائق و الإبتعاد عن العلم و قيمه .

قـلما تعرضـت مديـنة في العصـر الحديث مثل كركوك الى هذا الكم الكبير و المتشعب من المحاولات المحمومـة و لمـدة تقـارب القرن و النصف لتدمير شخصيتها الكوردستانية و تغيير سمتها القومية الكـردية. وقـد غطـت سياسـة الـتعريب الـتي مارسـتها الحكومات العراقية المتعاقبة بحق كركوك المديـنة و المنطقة منذ قيام الدولة العراقية عام **1921** والتي وصلت خلال العقود الأربعة الأخيرة عـلى يـد الـبعث المجـرم الى مرحلة التطهير العرقي و حرب الإبادة الجماعية ، غطت على أخرى سـبقتها و وضـعت لبـناتها الأساسـية ألا وهـي سياسـة الـتتريك الـتي مورست بحق هذه المدينة و القصبات التابعة لها منذ منتصف القرن الماضي .

من المعروف أن كركوك في حدودها التاريخية و الجغرافية المعروفة كانت عبر القرون جزءا من الجسم الكردي. فقد كانت خلال القرون الأخيرة جزءا من إمارة أردلان الكردية و قد كلف السلطان مراد الثالث أمير الموكريين عام 1583 بإدارة أقاليم الموصل و شهرزور و أربيل . ومنذ أواخر القرن السابع عشر أصبحت ضمن ممتلكات الإمارة البابانية التي حلت محل أردلان في الكثير من الأصقاع التي تعرف اليوم بكوردستان العراق . وكانت الإمارة البابانية تضم في عصرها الذهبي **قەلاچۆلان ، كركوك ، أربيل ، كوى ، رواندوز ، حرير ، بانه ، كفرى ، قرەتپه ، مندلى ، بدره ، داوده ، عسكر ، شوان ، چمچمال ، قرەداغ حتى نهر ديالى ، سردشت ، مرگه ، پشدر، ماوەت ، ئالان ، گەلاله ، چوارتا ، سويل ، شينك ، قزلجه ، قرەحسن ، قصر شيرين و زهاو .** وقد بلغت الإمارة درجة من السعة دفعت **بلونگريك** أن يسميها بإمبراطورية السليمانية . وكل من لديه إلمام بسيط في التاريخ العثماني يعرف بأن كركوك كانت مركزا لأيالة شهرزور والتي كانت تشمل محافظات كركوك و أربيل و السليمانية بحدودها التاريخية و الجغرافية المعروفة . وحتى بعد التغييرات التي أحدثها مدحت باشا في العراق ومن ثم إستحداث ولاية الموصل عام 1879 و إلحاق كركوك بها ظلت تسمية شهرزور (شارزور) تطلق على منطقتي كركوك و أربيل ، بينما بقيت شهرزور التاريخية جزءا من سنجق السليمانية المستحدث .

ولم تلاحظ تأثيرات تذكر للعثمنة خلال تلك الفترات في كركوك و توابعها رغم أنها أصبحت رسميا ضمن الممتلكات العثمانية بموجب معاهدة أماسيا بين العثمانيين و الصفويين عام 1555 . وحتى القبائل التركمانية التي رافقت حملة الشاه عباس الصفوي عام 1623 و بخاصة حملة نادر شاه الأفشاري عام 1743 على كركوك و أربيل و الموصل والتي تخلفت بعضها و إتخذت من بعض الأراضي القريبة من كركوك والموصل مراعي لحيواناتها ، كانت تعادي الدولة العثمانية و تناصر الدولة الصفوية التي كانت الإنتماءات المذهبية و العرقية و الأجتماعية توحدها مع هذه القبائل . و لم تكن تلك القبائل تثير مخاوف السلطات المحلية الكردية لقلة عدد أفرادها و إنشغالها بتربيةالحيوانات و إبتعادها عن ممارسة أي دور سياسي أو إجتماعي ، لذلك لم تتعرض لها و تركتها تمارس نمط حياتها و طقوسها الدينية .

مع إدراك الدولة العثمانية لحقيقة تخلفها عن أوربا الغربية و بدء المحاولات "الإصلاحية" التي عرفت في التاريخ (بالتنظيمات العثمانية ) ، والتي كانت تهدف أساسا الى الإبقاء على الدولة ووقف حد لعملية إنحلالها و زوالها ، بدأ الباب العالي يخطط لبسط سيطرتها المباشرة على كل

الأقاليم الخاضعة للدولة العثمانية . و قد أصاب هذا التوجه العثماني الجديد الوضع الكردي في الصميم ، إذ تخلى الباب العالي عن سياستها التقليدية في كوردستان و التي إنتهجتها منذ معركة **چالديران** عام **1514** والتي كانت تتخلص بإبقاء الأمور في كوردستان بأيدي الزعماء المحليين الكرد لقاء إعلان التبعية للدولة العثمانية و ما يترتب عليها من واجبات كذكر اسم السلطان في خطبة الجمعة و المشاركة في حروب الدولة و إرسال الهدايا و الأموال سنويا الى البلاط العثماني. وقد تقيد سلاطين آل عثمان بتفاصيل هذه السياسة لم يحيدوا عنها خلال القرون الثلاثة التي أعقبت تلك الواقعة . و حتى عندما كان السلطان العثماني يغضب على أحد الزعماء المحليين الكرد عندما يخرج على طاعته أو يتحالف مع أعدائه ، كان يعين بعد التخلص منه أحد أقاربه من أفراد العائلة الحاكمة الكردية نفسها محله ، لأن الأتفاقية التي وقف الزعماء الكرد بموجبها الى جانب السلطان في صراعه مع الصفويين كانت تنص على توريث العرش في الإمارات الكردية و إنتقال السلطة من الأب الى الإبن .

و كنتيجة للتوجهات الجديدة للدولة العثمانية سقطت الإمارات الكردية ، التي تمثلت مواقفها إزاء سياساتها الجديدة في الإنتظار و مقاومة القوات العثمانية الكبيرة عند تخومها. ولم يكن بإمكان تلك الإمارات المبعثرة و المتصارعة فيما بينها أن تكسب هذا الصراع الغير متكافئ أصلا. هكذا زالت آخر الأمارات الكردية في الدولة العثمانية عند منتصف القرن التاسع عشر وفتحت الآفاق أمام السيطرة المباشرة للدولة على الأراضي الكردية . ورغم المحاولات الكبيرة منذ ذلك التاريخ لتكريس السيادة العثمانية في كركوك و غيرها، إلا أن نجاحات العثمانيين كانت لا تزال محدودة جداً حتى النصف الثاني من ذلك القرن .

يبدو واضحا من المصادر التاريخية التي أشارت الى كركوك و التركيب السكاني فيها في ذلك الوقت بأن الكرد كانوا يشكلون جمهرة سكانها الأصليين و الأساسيين الى جانب مجموعة صغيرة من العوائل المسيحية وبخاصة الأرمنية التي قدمت إليها بدوافع إقتصادية و بهدف ممارسة مهن محددة . فقد قدر المهندس الروسي يوسف **چيرنيك** ، الذي زار كركوك ضمن جولته في كوردستان خلال **1872 – 1873** لدراسة إمكانيات الملاحة النهرية في حوضي دجلة و الفرات و روافدهما ونشر فيما بعد عام **1879** نتائج رحلته و دراساته في المجلد الرابع من نشرة قسم القفقاس للجمعية الجغرافية الملكية الروسية، قدر عدد سكان كركوك في ذلك الوقت ب ( **12 – 15**) ألف نسمة و أكد بأنه و بإستثناء **40** عائلة أرمنية ، فأن باقي السكان هم من الكرد .

ويبدو بأن أفراد الحامية العسكرية العثمانية في كركوك لم يكونوا يحسبون ضمن سكان المدينة ، بل كانوا غرباء عن المنطقة وبخاصة في المراحل الأولى من الوجود العسكري العثماني في كركوك و كانوا يعودون في أغلب الأحوال الى البلدان التي جندوا منها بعد إنتهاء فترات خدمتهم بإستثناء أفراد معدودين يتخلفون عن العودة الى مواطنهم و يتخذون من هذه المدينة أو تلك موطنا جديدا لهم لأسباب إقتصادية أو إجتماعية .

أدركت الدولة العثمانية أهمية كركوك و القصبات التابعة لها كونها نقاط مهمة على طريق التجارة البرية بين إيران و المناطق المطلة على البحر المتوسط فضلا عن أهميتها الجغرافية و الستراتيجية للإتصالات الرسمية و التحركات العسكرية بين الباب العالي و ولايات بغداد و البصرة و الحدود العثمانية الأيرانية الجنوبية .

و مع تحول كركوك الى مركز دائم لحامية عسكرية عثمانية بدأت سياسة العثمنة ومن ثم التتريك تخلف بصماتها شيئا فشيئا على كركوك و القصبات الواقعة على الطريق الى بغداد و الحدود مع إيران. فقد أسكنت الدولة عوائل محدودة من الأتراك كانت في الأغلب عوائل الموظفين العسكريين و المدنيين في هذه المدن . و شكل هؤلاء بالذات مع السكان المحليين الذين إستتركوا بمرور الزمن القوة الأساسية للسلطة العثمانية في كوردستان العراق. وأصبحت كركوك نقطة إرتكاز مهمة و مركزا عسكريا عثمانيا ، كما تحولت الى مركز لتجنيد الجندرمة و الموظفين الذين كانت الدولة العثمانية تعتمد عليهم في تصريف شؤون المنطقة كونهم من أبنائها و مطلعين على أوضاعها أكثر من غيرهم و خاصة من الموظفين القادمين من الباب العالي. لذلك نجد بأن نسبة الكرد في المدينة بدأت تنخفض شيئا فشيئا حتى وصلت في نهاية القرن التاسع عشر ، حسبما يزعم مؤلف الموسوعة العثمانية ( قاموس الأعلام) ، المؤرخ و الرحالة التركي شمس الدين سامي الذي زار منطقة كركوك في أواخر ذلك القرن ، الى أكثر بقليل من ثلاثة أرباع السكان ، فيما شكل نسبة الأقل من الربع الآخر العرب و المسيحيين بمختلف طوائفهم و اليهود و التركمان من سكان المدينة. و للمرء أن يشك في الأرقام التي أوردها شمس الدين سامي . ولكن مما لاشك فيه أنه لم يكن ميالا للكرد و خفض بصورة مقصودة من نسبتهم فيما رفع من نسبة الأقوام الأخرى و بخاصة الترك و المستتركين من سكان كركوك .

ويؤكد المستشرق الجورجي المعروف بدراساته الرصينة عن العراق و صاحب كتاب ( العراق في سنوات الأنتداب البريطاني ) " ألبرت مينتيشاشفيلي " أشير هنا فقط الى آراء الكتاب

الأجانب لأنهم يتناولون المواضيع من منطلق علمي و لا مصلحة لهم في الإنحياز الى هذا الطرف أو ذاك و لكي لا نتهم بأننا نعتمد على المصادر الكردية ) ، يؤكد بأن جزء مهم من الأرستقراطية الكركوكية من أصل كردي رغم مزاعمها بكونها من أصول تركية . و قد إستند في رأيه هذا على المصادر العثمانية و من ضمن العوائل التي ذكرها كأدلة على رأيه عائلة النفطچى ( والتي حصلت من السلطات العثمانية على حق إستخراج و بيع النفط من آبار كركوك . و يبدو أنها كانت مستعدة للتخلي عن إنتمائها الكردي لقاء هذه الصفقة الدسمة وللتزلف للأوساط العثمانية الحاكمة) و عائلة اليعقوبي التي كانت تمارس الفلاحة و تنتمي الى عشيرة **الزنگنه** الكردية و عائلة القيردار التي كانت تمتهن التجارة الى جانب إمتلاكها للأراضي الزراعية. و الخاصية الأخيرة أي إمتلاك الأراضي في مناطق كركوك كانت مقتصرة على الكرد حصرا . و هناك عائلة الآوچى والتي كانت تمارس مهنة السقاية أي جلب الماء من نهر الخاصة و بيعه لسكان قلعة كركوك. و يشير الأسم الكردي لهذه العائلة (إذ تعني كلمة" آو" الكردية الماء مع اللاحقة الإيرانية القديمة (**چى**) التي يعتقد الكثيرون خطأ بأنها تركية ) الى أصلها الكردي ، رغم زعم أبنائها في المراحل التالية الى أن التسمية جاءت من (آو) التركية التي تعني الصيد. و المعروف أن صيد الحيوانات البرية كان حكراً على أبناء الريف أما بالنسبة لأبناء المدينة فهو هواية و تكتسب العوائل الحضرية ألقابها في الأغلب من ممارستها للمهن لا من خلال هواياتها .

و هناك مسألة أخرى جديرة بالأشارة و هي أن العوائل الكردية المستتركة رغم النفوذ السياسي و الأقتصادي الكبير الذي حصلت عليها من خلال إنتمائها الى الأوساط الحاكمة و تبنت مفاهيمها و حتى لغتها و عاداتها و كانت تفتخر بهذا الإنتماء الجديد وكيف لا و حكم آل عثمان يسود مناطق واسعة من العالم القديم ، إلا أنها كانت منبوذة من المحيط الكردي لكونها أنكرت أصلها. ويعتبر ذلك أمرا معيبا في الأعراف الشرقية و تختزن الذاكرة الشعبية الكردية و الشرقية مئات الحكم و الأمثال التي تستهجن ظاهرة إنكار الأصل و توصم القائمين بها بكل ما أنزل الله من الصفات السيئة. وقد أثرت هذه المسألة في نفسية و سلوك أبناء و أحفاد هذه الفئة التي يذكرها الوجود الكردي على الدوام بتاريخها المشين و شخصيتها الممسوخة . وتستوجب هذه الظاهرة برأيي القيام بدراسات نفسية و إجتماعية معمقة لتفسير الكثير من المواقف المتشنجة و التوجهات الحاقدة لدى جمهرة من المرتدين على أصولهم الكردية . التفسير البسيط هو أن هذا الإنسان رغم المنافع التي

حصل عليها من ردته على أصله حتى ولو كان رئيسا للوزراء كما في حالة أجويد و نائبا لرئيس الوزراء كما في حالة طه ياسين رمضان فإنه يحتقر ذاته في قرارة نفسه و يشعر بإحتقار الآخرين له . كما أنه لا يشعر بأنه سوي ولديه دائما عقدة نقص شديدة تؤدي به الى إتخاذ مواقف غريبة حتى على أبناء القوم الجديد الذي إنضوى تحت إسمه .

روى لي أحد الأصدقاء من مدينة الموصل و كان والده على صلة صداقة بياسين رمضان في حي النبي يونس الذي يسكنه الكرد بالدرجة الأساسية، بأن ياسين هذا كان يشكو من عدم زيارة أصدقائه القدامى الكرد له بعد أن أصبح إبنه مسؤولا كبيرا في الدولة و غير جلده. وعندما مات ذهب عدد من الوجهاء الكرد من الموصل و دهوك بزيهم الكردي القومي لتعزية طه في أبيه . إلا أنه أوقف عددا من الحراس عند مدخل الشارع مع تعليمات مشددة بصرف كل قادم في الزي الكردي و الإعتذار منه بحجة إنشغاله بأمور الدولة . وأشار بعض السياسيين الكرد ممن ساهموا في المفاوضات مع حزب البعث الحاكم بأن طه ياسين رمضان ، وهو القائل يوما أنا كردي الأصل و لكن دم العروبة يجري في عروقي ، كان من أكثر المسؤولين البعثيين تشددا إزاء الحقوق القومية الكردية .

ويمكن إيراد أمثلة عديدة عن هذه النماذج البشرية . يعرف معظم الكركوكيين طبيبا ناجحا جدا وهو الدكتور محمد رافع الذي كان يعلق صورة والده بالزي التقليدي لأبناء عشيرة الزنكنة عندما كانت عيادته في حي الشورجة الكردي بكركوك وكان يفتخر بأنه إبن هذا الرجل الذي عمل كل ما في وسعه لكي يجعل من إبنه طبيبا . وكان للطبيب آنذاك مكانة إجتماعية مرموقة قبل أن يأتي البعث و يدمر كل شئ. وبمجرد إنتقاله الى شارع الأطباء غابت صورة الأب من العيادة و بدأت عملية التنكر للأصل الكردي و لا أستبعد أن يدعي الآن بأن جذوره تعود الى الأناضول أو آسيا الوسطى . و نموذج آخر هو المحامي محمد مردان القلمجي صاحب ماض معروف في حقل الصحافة الكردية و شقيق المطرب الكردي المعروف قادر مردان تحول بين عشية و ضحاها الى رئيس نادي الأخاء التركماني ( قارداشلق ) قبل أن يتحول الى منظمة بعثية صرفة .

و لم تبقى هذه الظاهرة المنبوذة محصورة في كركوك بل شهدت مدينة أربيل أيضا صورا مماثلة . روى لي صديق من أربيل ضليع في أصول العوائل الأربيلية العريقة بأن ممثلي الجبهة التركمانية الثلاث و الذين فرضت الحكومة التركية على الحزبين الكرديين ، الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الإتحاد الوطني الكوردستاني حضورهم في إجتماعات أنقرة كانوا من أصل كردي.

والمعـروف أن الكـثيرين مـن هـؤلاء والذيـن كـانوا و حـتى الأمـس القـريب يمـلأون مؤسسـات (الحكـم الذاتـي الممسـوخ ) الى حـد الـتخمة كـانوا يقدمون الى الصحافة الأجنبية على أنهم يمثلون (أبناء شعبنا الكردي في منطقة الحكم الذاتي ! !) .

وللمرء أن يسأل ماالذي يؤدي بالأنسان الذي خلقه الله في أحسن تقويم الى أن يتحول الى هذا الكائن الـبائس؟ أليسـت سياسـة الأضـطهاد القومي و القمع الشوفيني هي التي خلقت هذا الجوء الموبوء و هـذه الكائـنات البشـرية المسـوخة ؟ هـل كان بالإمكان ظهور مثل هؤلاء الناس لولا إنتهاج الدول لسياسة الإبادة بحق الشعب الكردي ؟ أليس للأنسان أن يشعر بالمهانة لحالة هؤلاء البشر ؟

وبسـبب العقـد المذكـورة تحـول أبناء واحفاد هذه العوائل الى أعداء ألداء للشعب الكردي و حاقدين عليه و على تطلعاته المشروعة و لايتوانون عن القيام بكل ما من شأنه الإضرار بالمصالح الكردية ، و هـناك أمثـلة لا حصـر لهـا في هـذا المجـال و يعـرفها كـل مـن سـكن كـركوك أو عـاش فيهـا لفترة مـن الـزمن . وليـس ذلـك بالأمـر الغـريب على أناس أجبرتهم الظروف على التنكر لكل القيم التي تربوا عليها .

وليسـت ظاهـرة الـتزلف الى الأوسـاط الحاكمـة و تقـليد عاداتها و تقاليدها و تبني لغاتها و التنكر للأصـل خاصـة بالكرد رغم أنهم يعانون منها أكثر من غيرهم بسبب الوضع السياسي المأساوي الذي يعيشـــــــون في ظلـــــــه ، بـــــــل أن الـــــــلغة التركيـــــــة العـــــــثمانية ( والـتي لا يـتمكن إلا المتخصصين من أتراك اليوم فك رموزها ) كانت لغة أرستقراطية كل شعوب الأمبراطورية في طول الدولة العثمانية و عرضها .

الغـريب في الأمـر أن هـذه المسـألة أي مسـألة تتريـك جـزء مـن سـكان كركوك المحليين إشتدت في العصـور اللاحقة رغم فقدان العنصر التركي للسلطة السياسية و إنتقالها الى أيدي الأكثرية العربية في بغداد . وهذه ظاهرة مثيرة للإنتباه ويصعب على الكثيرين إيجاد تفسيرات مقبولة لها . ويعاني الكـثير مـن الأطـراف السياسية الكردية إشكالية في فهم مغزاها و آفاقها والنتائج المترتبة عليها و سـبل الـتعامل معها. لا يمكن في مثل هذا المقال القصير التطرق الى كل جوانب هذه المسألة الشائكة لذلك سأشير الى بعض سماتها و تجلياتها الأساسية .

لم تكن العثمنة و بخاصة خلال فترة الدعاية للجامعة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني أمـرا يـثير الكـثير مـن المعارضـة خاصـة و أنهـا كـانت تجري تحت ستار الدين الإسلامي. وكانت الدعاية العثمانية تدغدغ المشاعر الدينية للسكان و تدعوهم الى التكاتف ضد أعداء الدين . و حاولت

الأوساط الحاكمة العثمانية بعد تنامي الشعور القومي لدى الشعوب الغير تركية العمل على الإبقاء على السيادة التركية تحت ستار الأمة العثمانية التي كان يفترض أن الدين الإسلامي الحنيف يوحدها و يقف على رأسها الخليفة- السلطان !

الغريب في أمر تتريك جزء من سكان كركوك هو أنه جاء بعد الهزيمة النكراء للدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى و زوال السيادة التركية عن هذا الجزء من كوردستان . و الأغرب هو أن الأنجليز، وليس غيرهم، و الذين حاربوا الدولة العثمانية و عملوا كل ما في وسعهم على تقطيع أوصالها ، عملوا و حسب تخطيط مسبق لتكريس نتائج سياسة التتريك و ثبيت مواقع الأقلية التركمانية في كركوك تماشيا مع فكرة إيجاد و تقوية عنصر موازنة بين الشعب الكردي و حركته التحررية و السلطة المركزية العراقية في هذه المنطقة الحيوية من كوردستان . ففي كركوك و القصبات التابعة لها فقط من دون الممتلكات الأخرى للإمبراطورية المهزومة لم يلاحظ السكان تغيرا كبيرا بين الأحتلالين العثماني و الأنجليزي ، حتى أنه كان يترآى للمرء أن الدولة العثمانية لم تخسر الحرب رغم دخول القوات الأنجليزية إلى كركوك عام **1918** و ظهور المسؤولين العسكريين و الإداريين الإنجليز . فقد بقي كل شئ في كركوك كما كان في السابق و حتى أواخر العشرينات .

فقد سمح الأنجليز ، وهو أمر يتقاطع كليا مع منطق المتحاربين و المنتصرين ومع بياناتهم و وعودهم أثناء الحرب بأنهم جاءوا لتحرير شعوب الشرق من الإحتلال العثماني البغيض ، سمحوا لموظفي الدولة المحتلة و المدحورة في الحرب ولجنودها و عوائلهم ، بالإستقرار في كركوك و القصبات التابعة لها . والأنكى من ذلك إستخدمت سلطات الإحتلال الأنجليزي نفس الموظفين في تصريف الشؤون الإدارية و التعليمية و غيرها في كركوك .كما وضعت تلك السلطات العراقيل أمام فتح المدارس الكردية في مدينة كانت غالبية سكانها من الكرد بحجة عدم توفر الكتب الدراسية الكردية و المعلمين الكرد ( لم يتجاوز عدد المدارس الكردية في كركوك عام **1923** ست مدارس ) في الوقت الذي سمحت بوجود **13** مدرسة تركية والتي كانت تمثل بقايا النظام التعليمي العثماني و حتى نهاية العشرينات بحجة وجود نظام تعليمي سابق و توفر المعلمين و الكتب الدراسية .

ومن الضروري الإشارة هنا الى أن وجود هذ العدد من المدارس التركية في كركوك يجب أن لايفسر ، كما يتبادر الى الذهن بوجود جالية تركية أو تركمانية كبيرة في المدينة ، بل يمثل صورة

النظام التعليمي العثماني الذي كانت اللغة التركية لغة التعليم الأساسية فيه . فقد كان الأمر كذلك في بغداد و الموصل و البصرة و كل الولايات العثمانية الأخرى .

وكان الهدف الحقيقي للموقف الإنجليزي يكمن في منع الكرد من لعب دور كبير في مقدرات كركوك و خاصة بعد إدراك أهميتها الإقتصادية و الستراتيجية بالنسبة للدولة العراقية المستحدثة و للمصالح الحيوية الأنجليزية . كما أن الحركة الكردية كانت ترفع آنذاك شعار دولة كردستان المستقلة ضمن حدودها الجغرافية و التاريخية المعروفة لدى الإنجليز قبل غيرهم. وهناك مئات الشواهد و الأدلة و الصور المنقوشة في ذاكرة كرد كركوك عن معاداة الأنجليز لهم و لتطلعاتهم .

ذكر لي صديق عمل طويلا كمهندس في شركة نفط كركوك و إطلع على سياسات إدارة الشركة قبل و بعد التأميم بأنه كان يجري إبعاد المقاولين الكرد من قبل الإنجليز ،دعك عن الحديث عن الحكومات العراقية المتعاقبة و بخاصة في العهد الجمهوري الزاهر! ، عن كل المناقصات التي كانت الشركة تعلن عنها و حتى البسيطة منها مثل إزالة الأحراش المحيطة بآبار النفط و بيع السيارات و الآليات العتيقة و غيرها و التي كانت الشركة توكل الى التركمان عادة القيام بها.

وكان أساطين الإستعمار البريطاني و من خلال تجربتهم الغنية في شبه القارة الهندية و غيرها من المناطق يعرفون بأن أقلية صغيرة و غريبة الى حد ما عن المحيط الكردي سترنو حتما نحو العاصمة و تستنجد بها في المستقبل بل ويمكن أن تتحول الى أداة بيد المركز ضد التطلعات الكردية . وقد وضع أدموندز ، الذي عاد بعد نصف قرن من ذلك التاريخ و أكد عليها صراحة في محاضرة له عام 1966 في لندن ، وغيره أسس تلك السياسة التي لم تخرج عليها الحكومات العراقية المتعاقبة .

و تمكنت بقايا العثمانيين في المدينة و عبر أساليب الغش و الخداع والتي مارسها الترك لقرون عديدة في مناطق واسعة من آسيا ، أفريقيا و أوربا من السيطرة على السوق المحلية و تنحية الطبقة الوسطى الكركوكية والتي كانت تضم بالدرجة الرئيسية حتى ذلك الوقت و بإعتراف أدموندز ، الآثوريين و اليهود. ورافق ذلك أيضا سيطرتهم و بنفس الأساليب على الأراضي الزراعية من الملاكين الكرد .

هكذا أصبحت لغة التعليم و الإدارة في كركوك تركية. ومنذ نهاية العشرينات حلت اللغة العربية محل التركية في التعليم و الشؤون الإدارية و المراسلات الرسمية في حين بقيت اللغة المحكية التركمانية تسود العديد من دوائر المدينة و أسواقها و بخاصة في قلب المدينة. وهذه الظاهرة بالذات

دفعت ببعض الأجانب الذين زاروا المدينة و بعض قصباتها الى الإشارة الى اللغة التركية كلغة متداولة و بصورة واضحة في كركوك و بعض القصبات التابعة لها .

ومن خلال مقارنة بسيطة بين عدد الترك و المستتركين في نهاية القرن التاسع عشر على أساس الأرقام التي ذكرها شمس الدين سامي و عددهم خلال مشكلة الموصل ( قدر الإنجليز عددهم في لواء كركوك ب 35 ألفا فيما ذكر الجانب التركي رقم مبالغ فيه وهو 79 ألفا ) تظهر الصورة الحقيقية للسياسة الأنجليزية في كوردستان عامة و في كركوك بصورة خاصة .

أعطت حالة السيادة في السوق و الأدارة للأقلية التركمانية مكانة مهمة في كركوك ، بينما كانت نسبة مهمة من كرد المدينة من الكسبة و العمال و المزارعين الذين بقوا على إرتباط و ثيق بالريف وكانوا يتعرضون الى الإستغلال الإقتصادي من قبل أصحاب الدكاكين في المدينة. وكثيرا ما كان المزارع الكردي يعطي كل ما أنتجه من المحاصيل الى صاحب الدكان لدفع الديون المترتبة عليه خلال السنة . ولم يكن التجار يتورعون عن اللجوء الى كل الأساليب للإيقاع بالمزارع القروي البسيط و سرقة نتاج كده و جهده لعام كامل .

وكان المزارع القروي يشعر بعجز أمام إبن المدينة و يعتبره نموذجا للذكاء و النجاح و سعة الحيلة. ومن الطبيعي أن يحاول تقليده في نمط حياته و لغته وعاداته عند إنتقاله للمدينة . كما أن وضع العقبات الكثيرة أمام الكردي ومن أطراف عديدة لمنعه من الوصول الى تسنم أي مركز سياسي ، إداري أو القيام بأي نشاط إقتصادي جدي دفع بالكثيرين من المتعلمين و أصحاب المصالح الأقتصادية الى التخلي عن أصلهم الكردي و إعلان أنتمائهم للأقلية التركمانية. و بسبب سياسات الدولة المعادية للكرد خلال العقود السبعة الماضية حاول الكثيرون التخلص من المشاكل الا سياسية و الملاحقات التي كانوا يتعرضون لها بسبب إنتمائهم الكردي من خلال التخلي عن كرديتهم و الأندماج بالأقلية التركمانية التي لم يلاحظ عليها إهتماما يذكر بالنشاط السياسي بل بقيت توجه جل إهتمامها نحو التجارة و تسنم الوظائف الحكومية . كما لم تتعرض الى الملاحقة السياسية و الإضطهاد إذ لم تشعر الدولة بأنها تشكل خطرا على أمنها كما هو الحال بالنسبة للكرد .

وهكذا ساهمت عوامل القسر الإقتصادي و التعليمي و الإداري و الإجتماعي في تتريك جزء من سكان كركوك الأصليين خلال العقود الأولى من سياسة التتريك. ولم تقتصر هذه العملية على الكرد فقط ، بل أن العوائل العربية التي سكنت كركوك تعرضت الى هذه العملية أيضا. فهناك عوائل

تكريتيية و غيرها سكنت كركوك و إتخذت من التركمانية لغة لها ، لتعود الى أصولها العربية مع مجئ التكريـتيين الى الحكـم عـام 1968 . في حين أصبحت العوامل السياسية المتمثلة في ملاحقة الكـرد و تهجيرهـم مـن كركوك و منعهم من إمتلاك الأراضي و الدور أو حتى ترميم البيوت الآيلة للسـقوط و تسـنم الوظـائف و ممارسـة أي نشاط إقتصادي مهم خلال العقود الأربعة الأخيرة الدافع الأساسي الى تخلي الكردي عن كرديته و إعلان إنتمائه للأقلية التركمانية .

ولكـن أبـناء هذه الفئة لا يمكن التعويل عليهم كثيرا ، فهم يغيرون جلودهم حسب الحاجة و يبدو أن تغيـير الإنـتماء القومـي لم يعد يشكل شيئا معيبا بالنسبة لهم ، فقد رأينا المئات منهم يعلنون كرديـتهم بعـد إتفاقة 11 آذار 1970 ليعودوا و يطلقوها الى الأبد مع بدء القتال عام 1974 بين الحكومـة و الحركة الكردية. كما أن الكثيرين منهم و من أجل تسريح أبنائهم من الجيش العراقي أو قـبولهم في صـفوف ماكـانت تسـمى بـأفواج الدفـاع الوطـني ( أطـلقت الجمـاهير الكردية تسمية الجحـوش عـلى أفـراد هـذه التشـكيلات ) في الثمانينات. لم يجدوا حرجا في البحث عن الشهود و الوثائق التي تؤيد أصلهم الكردي .

من المناسب أن أشير هنا الى حالة كنت شاهداً عليها و تؤيد ماذكرته سابقا. فقد كنا في مجلس كبير بمناسـبة عيـد الأضـحى المـبارك عـام 1988 . و مـن بين ماجرى الحديث عنها كما هي العادة في المجـالس الكـركوكية سياسة التعريب و تغيير القومية و جماعة العشرة آلاف ( إشارة الى العوائل العربية التي تأتي بها الحكومة لإسكانها في كركوك بهدف تعريب المدينة إذ كانت تمنح كل عائلة الى جـانب قطعـة أرض مبـلغ عشرة آلاف دينار أيضا . ورغم أن هذا الرقم تغير مرات عديدة إلا أن تسـمية العشـرة آلاف بقيـت ملاصـقة بهـؤلاء) . ذكـر أحد الجالسين و بمرارة بأنه أخطأ وبدل أن يخـلص المسـألة بضـربة واحدة أطال الأمر و جعله بمرحلتين . وبما أنني لم أفهم المسألة سألته عن الأمـر فذكـر لـي بأنـه سـجل نفسه في إحصاء 1977 كتركماني ليتخلص من المشاكل و لكنه أدرك فيما بعد بأن هذا لن يخلصه من المنغصات كليا لذلك قرر في إحصاء 1987 أن يسجل نفسه كعربي . ولم يكـن الأمر يستحق برأيه هذه السلسلة الطويلة من الإجراءات ، بل كان عليه أن يسجل نفسه رأسا كعربي و ينهي الموضوع .

بعـد كل هذه السياسات الظالمة بحق كركوك خلال قرن و نصف من الزمان نجد من يحاول أن يشوه الحقائق المتعلقة بماضي كركوك التاريخي و التركيب القومي لسكانها في الماضي و الحاضر. والملاحظ أن جميـع الأطـراف تحـاول زيـادة عـدد أفـراد أثنياتها على حساب عدد الكرد في كركوك المدينة و

الأقليم. وبمناسبة الأرقام لابد من الإشارة الى الأوهام التي يحاول البعض جاهدا جعلها حقائق و نشرها هنا و هناك . فقد صرح أحدهم من على شاشة إحدى الفضائيات العربية أن عدد التركمان في مدينة أربيل وحدها 350 ألف شخص !. وأقل ما يقال عن هذا الكلام هو أنه نوع من الهذيان. ذكر الدكتور شاكر خصباك و هو رجل أكاديمي معروف بمؤلفات الرصينة في كتابه ( الكرد و المسألة الكردية ) الصادر عام 1959 بأن الكرد يشكلون نسبة 91 ٪ من سكان أربيل و 9٪ الباقية تشمل الآثوريين و الكلدان و العرب و التركمان . ولم يشكل التركمان يوم كان عدد سكان أربيل 100 ألف نسمة سوى 5 ٪ أما اليوم وقد تجاوز عدد سكان أربيل المليون نسمة ، و لم تأت هذه الزيادة الهائلة على أساس النمو الطبيعي للسكان و إنما كانت نتيجة لتدمير الريف الكردي و التهجير القسري،أي أن الزيادة العددية تخص الكرد حصرا ، و بالتالي تدنت نسبة السكان التركمان في أربيل الى مادون 1٪ من مجموع سكان المدينة . أما إذا كان يقصد بهذا الرقم عدد الهويات التي نظمتها المخابرات التركية عن طريق إستغلال جوع الناس و توزيع الطحين عبر بعض المؤسسات المشبوهة ، فعليه و كما يقول المصريين ( خلي يبلها و يشرب ميتها !). فقد ولى زمن الجوع ولله الحمد في كوردستان و إستعاد الناس الى حد كبير كرامتهم المهدورة على أيدي هذه التنظيمات المشكلة من وراء الحدود.

ومن الجدير أن نشير الى أن الهجرة من الريف الى المدينة و تغيير ملامح و سمات المدن ظاهرة عالمية و لا تخص المدن العراقية ، ولكن في كوردستان و الى جانب تلك العملية الطبيعية كانت هناك عملية تدمير شاملة للريف الكوردستاني و تكديس السكان في المدن . وقد حولت هذه الظاهرة المدن الكردية الى قرى كبيرة تعاني من إختناقات شديدة ، كما غيرت من سماتها الحضرية و الديموغرافية. فعلى سبيل المثال لا الحصر يشير البعض الى مقولة أدموندز التى تعود الى العشرينات من هذا القرن و الذي ذكر بأن اللغة التركية متداولة بصورة ملحوظة في كركوك و كفري . فقد كان عدد سكان كفري آنذاك لا يتجاوز الألفين نسمة ، ولكن الآن بعد أن بلغ عدد سكان كفري 30 ألفا لا يتجاوز عدد التركمان فيها حسب أكثر الإحصاءات تفاؤلا 500 شخص. ويمكن أن يقال نفس الشئ بصدد القصبات الأخرى التي أشار اليها أدموندز و غيره.

كان عدد التركمان في الموصل في العشرينات حسب التقديرات الإنجليزية 15 ألف شخص و حسب الأرقام التركية 35 ألفا . و كانت نسبة الكرد و حسب تقديرات الطرفين أكثر من العرب بكثير، إذ قدر الأنجليز عدد الكرد في لواء الموصل ب 209820 شخصا مقابل 170663 عربيا

، بينما قدر الجانب التركي عدد الكرد ب 140000 مقابل 28000 عربي . ولم يدخل الطرفان 170 ألفا من الكرد الرحل في ولاية الموصل كلها ضمن تقديراتهم . ولكن الموصل الآن مدينة عربية و عملت الحكومة العراقية كل ما في وسعها من أجل تقليص نسبة الكرد من خلال إستحداث محافظة دهوك أولا و تهجير العوائل الكردية من الموصل أو إجبارها على تغيير قوميتها . شاهدت بأم عيني في الثمانينات حملات تهجير الكرد من تلك المدينة بحجة أن نسبتهم تجاوزت ال 40٪ من مجموع السكان ووجب لذلك تقليص وجودهم . أما الحديث عن وجود تركماني في الموصل فهو أمر يصعب علي أن أقول فيه شئ و قد عشت و عملت في هذه المدينة ثمان سنوات و إطلعت على أوضاعها السكانية و الإجتماعية الى حد لا بأس بها .

أتمنى أن يجري يوما ما في العراق إحصاء دقيق و مكشوف للسكان في ظل أوضاع طبيعية و بعيدا عن مظاهر القهر السياسي و المذهبي و الإجراءات البوليسية لكي يتمكن كل مواطن أن يعلن و بمطلق الحرية إنتمائه القومي و الديني و المذهبي دون خوف و وجل . عند ذلك فقط ستتحدث الأرقام و يعرف الكل عدد العرب و الكرد و التركمان و الآثوريين و الكلدان و الأرمن و المسلمين و المسيحيين و السنة والشيعة و اليزيديين و الصابئة و غيرهم ولن تكون مثل هذه المسائل موضع النقاش و الأخذ و الرد و المزايدات و الأوهام .

عودة الى مسألة التتريك في كركوك . حددت دائرة المعارف العثمانية عدد سكان مدينة كركوك ب 30 الف نسمة في أواخر القرن التاسع عشر و كان أكثر من ثلاثة أرباعهم 22.500 من الكرد. و ضم الباقي الكلدان و اليهود و التركمان و العرب .

وقدر الأنجليز أثناء مشكلة الموصل عدد سكان لواء كركوك ب 92 ألف منهم 45 ألفا من الكرد مقابل 35 ألفا من التركمان . وكما أشرت أعلاه فإن الأحصائيات الأنجليزية و التركية أهملت حوالي 170 ألفا من الكرد الرحل في ولاية الموصل كلها . مع ذلك إضطروا الى الأعلان عن أن عدد الكرد في الولاية و بدون إحصاء الرحل هو 454720 شخص مقابل 65895 تركمانيا . بينما قدر الأتراك عدد التركمان في كركوك ب 79 ألفا و الكرد 97 ألفا . و في ولاية الموصل كلها قدر الجانب التركي عدد التركمان ب 146920 شخصا و عدد الكرد ب 451830 شخصا. وهكذا نرى بأن الأنجليز يرفعون عدد العرب ، بينما يرفع الترك من عدد التركمان و يجري ذلك كله على حساب سكان الولاية الأصليين الكرد.

ولايمكن التعويل مطلقا على الأرقام التركية و سأكتفي بمثالين لإظهار عقم الإعتماد عليها. فقد قدر الجانب التركي عدد التركمان في السليمانية ب **32960** شخصا! . وهذا أمر لا اساس له في الواقع ولم يشكل الترك ، بإستثناء التواجد العسكري التركي البسيط خلال السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية ، على مدى القرنين والربع من عمر مدينة السليمانية أكثر من صفر بالمئة .

كما أن عدد سكان لواء كركوك و في بداية العشرينات حسب المزاعم التركية بلغ **184** ألفا ، في الوقت الذي لم يتجاوز عدد سكان اللواء عام **1930** وحسب تقرير داوسن الدقيق **160** الفا. والمعروف أن تقرير داوسن كان من الدقة حتى أن الحكومة العراقية تبنته و اسست عليه الكثير من سياساته الزراعية و الإقتصادية في ذلك الوقت .

و بدأت الحكومات العراقية المتعاقبة تضع العراقيل أمام الكرد في كركوك إلا أن عملية التعريب المكشوفة بدأت مع وصول حزب البعث الى الحكم لأول مرة في شباط عام **1963**. فقد جرى في صيف ذلك العا م هدم أحياء كردية عديدة داخل مدينة كركوك فضلا عن قرى كثيرة في المناطق القريبة من آبار النفط. و مع وصول البعث الى الحكم للمرة الثانية عام **1968** و بخاصة بعد النكسة التي حلت بالحركة الكردية عام **1975** بدأت حقبة قاسية في تاريخ الكرد عامة و كرد منطقة كركوك على وجه الخصوص . وقد فصل الأستاذ الدكتور نوري الطالباني في هذا الموضوع و بأسانيد علمية لا تقبل التأويل في كتابه القيم ( منطقة كركوك و محاولات تغيير واقعها القومي ) و الصادر في لندن عام **1995**. لذلك لا أجد ضرورة الى التفصيل في هذا الموضوع هنا و أحيل القارئ الكريم الى المؤلف المشار إليه.